لم يدخل في ملك الانسان شيء قهرا الا الارث والوصية للحمل ان قلنا
ان القبول انما قل الوقف على قوم معينين لنسلهم اذا قبل الاول منهم و
للجهات العامة ان قلنا بملك المسلمين والفقراء ان قلنا ملك الله تعالى
والزكاة ان قلنا انها للفقراء وكذا الخمس الا الذي فيها ملك المستحقين ويصرف
الى البعض لتعذر العموم ونصف الصداق اذا انتصف وكل ما اذا ارتد المبيع
اذا تلف قبل القبض فانه ملك البائع الضمني وكذا الثمن المعين لو تلف قبل
القبض وعن السفقص اذا ملك الشفيع والسفقص المرتهن في الرقبة
اذا اعتق الشفيع المأخوذ بالمبيع اذا رد على البائع بالحد لسبب الفسخ
وكذا الثمن المعين اذا فسخ البائع دار ش جنايته الخطأ وعبد الغير
المضمون بالارش وفي الندر المعين او مبهم تردد اما الماء والثلج
المجتمعان في داره او الكلاء النابت في ارضه فالظاهر انه اولوية لا
ملك فايده المراد بملك الملك ان يعقل بسبب يقتضي المطالبة
بالتملك وهو يعتبر لكامن حيث الجملة تنزيلا للسبب منزلة المسبب
كحيازة العنبة والاستحقاق بالشفعة والحضور على كنز او مال
مباح وحق الشفعة وظهور مال المضاربة ان قلنا ملك لا انتفاض
الثاني في المعقود عليه او تابعه على وجه عام فاعده لم يقع عقد
على عين او منفعة الا من مالك بحكمه وحكم المالك الملك والحد
والوكيل والوصي للحاكم والامين والقاص وناظر الوقف والملتقط
اذا لحق هلاك اللقطة وبعد الحاكم والمودع كذلك والمضمون

في

في مال الطفل عند تعذر الولي وواجب البدنة هدية وتعذر انتقالها
او لحمها وتفرقتها على احتمال جواز البيع فاعده لم يجز تعليق
انعقاد العقود على شرط سواء كان متوقعا او قطعا معلوم الوقوع وهو
المعبر عنه بالصفة او غير معلوم الوقوع وكان عدم معلوم الوقت
ان لم يعلم المتعاقدان وجوده مثل ان كان وكيلي قد اشتراه فقد
بعكته هذا او ان كان لي او ان كان ابي قد مات فقد رضيت
ابنته او ان كانت موكلتي قد انقضت عدتها فقد رضيت او
ان كان لحجر من نسائك الاربع مات فقد رضيت بنتي مالو
على الوجه فان العقد صحيح ولا شرط وان كان بصورة التعليق
والظاهر في كونها بانكرانه او احدهما اذا كان معلوما كما كان الوكيل
الاذن في شراء شاة معين وثمن معين فلو قال بعتك بما بدا ان
ثبت هذا تعليق كما هو مقتضاه اذ لو لم يشأ لم يشتر ووجه
المنع النظر الى صورة التعليق والفرق بين تعليق العقد وبعض
اركانه مثل بعتك عبدي ان شاء بايعه فلان قرينة وهاج عالمين
وحمله على جواز الاهلال كاهلال الهلال قياسا مع جامع وكذا الزوج و
امراته ليشك ايهما مات او محلله وظهر محلله فانه باطل لعدم
الجزم حال العقد وانظهر حلها وكذا المتعاقدان كما لو خالع امراته
وطلقها وهو مسافر في زوجيتها او ولي يايسه مات قاضيا بعلم
اهليته وانظهرت فاسقه وخرج من هذا بيعه مال مورثه لظنه
حياته فانه مؤثر لان الجزم هنا حاصل لكن خصوصية البايع

صواب
منقطع